

Distr.
GENERAL

TD/405*
16 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الإعلان الوزاري الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مجموعة ال ٧٧

نحن وزراء الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين، المجتمعون في ساو باولو بالبرازيل في ١١ و ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ لإحياء الذكرى السنوية الأربعين لإنشاء مجموعة ال ٧٧،

وقد قمنا عشية انعقاد مؤتمر الأونكتاد الحادي العشر باستعراض إنجازات مجموعة ال ٧٧ والتحديات التي واجهتها على مدى ٤٠ عاماً من الالتزام بقضية التنمية؛ وقد تناولنا مسألة الاقتصاد العالمي المتشعبة والسريعة التغير وتطور العلاقات الدولية في مواجهات التحديات والفرص الجديدة،

وإذ نؤكد من جديد التطلعات ومشاعر الوحدة والتضامن المشتركة التي أدت إلى اعتماد الإعلان المشترك للبلدان النامية ال ٧٧ لدى اختتام الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٤ في جنيف، وميثاق الجزائر المعتمد بمناسبة الاجتماع الوزاري الأول لمجموعة ال ٧٧، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧ في مدينة الجزائر، بالجزائر،

وإذ ندرك التوسع المستمر في عضوية المجموعة من ٧٧ بلداً إلى أكثر من ١٣٠ بلداً في يومنا هذا،

وإذ نؤكد من جديد النهج الإيجابي الذي يوجّه أعمالنا ودور المجموعة في تناول القضايا الاقتصادية والإنمائية الدولية، ومبادئ التعاون وعدم المواجهة، على أساس ترابط الأمم والاشتراك في القيم والمصير المشترك للإنسانية، نعلن رسمياً ما يلي:

١ - إن إنشاء مجموعة ال ٧٧ في مؤتمر الأمم المتحدة الأول للتجارة والتنمية (الأونكتاد) كان نقطة تحول تاريخية إذ وجدت البلدان النامية منبراً مشتركاً للإعراب عن هواجسها والتوصل إلى توافق في آرائها لدفع مصالحها

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

الاقتصادية إلى الأمام. وقد اكتسبت البلدان النامية، بعملها الجماعي، درجة من القوة جعلتها تؤثر في جدول الأعمال الدولي بقدر ما كانت لتتمكن من بلوغه لو أنها عملت بصورة فردية.

٢- وتواصل المجموعة السعي إلى تحقيق الإنصاف والعدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية إيماناً منها بأن ذلك يمكن أن يرسى أساساً متيناً حقاً للسلام العالمي ويسهم في إيجاد عالم ينعم بالاستقرار والرخاء.

٣- وميلاد هذه المجموعة إلى جانب الأونكتاد هو انعكاس للإقرار بأن إنشاء نظام تجاري دولي منصف قد شكل قضية محورية على جدول أعمال التنمية. وقد سخّرت المجموعة بعد ذلك إرادتها الجماعية للتأثير في بلوغ الأهداف المشتركة في ميادين ذات صلة شتى، منها التمويل، والاستثمار الأجنبي المباشر، وأسواق رؤوس الأموال، والديون الخارجية، والأغذية، والزراعة، والتصنيع، وحقوق الملكية الفكرية، والتنمية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والتنمية المستدامة، والعلم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأدى التطوير المؤسسي لمجموعة الـ ٧٧ إلى إنشاء فروع للدفاع عن مصالح البلدان النامية والنهوض بها داخل المؤسسات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

٤- وتواصل مجموعة الـ ٧٧ ممارسة تأثير هام في تدعيم الدبلوماسية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الأطراف. ومن بين الإنجازات الرئيسية للمجموعة إسهامها في نجاح التفاوض بشأن نظام الأفضليات المعمم، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية بما في ذلك الصندوق المشترك. وأدت المجموعة دوراً هاماً أيضاً في اعتماد الأهداف المتفق عليها دولياً لنقل الموارد إلى البلدان النامية. وأدت المبادرات التي اتخذتها المجموعة إلى إقامة مؤسسات جديدة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصياغة قواعد ومبادئ توجيهية ومعايير ومبادئ جديدة وإطار شامل للتعاون بشأن مجموعة جديدة كاملة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية. وقد تمثلت المعالم البارزة حقاً في هذا الصدد في بدء وتنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعقد مؤتمرات واجتماعات قمة الأمم المتحدة الرئيسية وقيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

٥- وساهمت مجموعة الـ ٧٧ أيضاً مساهمة مرموقة في أداء منظومة الأمم المتحدة لمهامها بصورة فعالة. فقد قامت المجموعة بدور ريادي في تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في تناول القضايا العالمية، وبخاصة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. وتشدد المجموعة على استمرار الحاجة إلى إدماج البعد الإنمائي في صميم عملية صنع القرارات ووضع القواعد على الصعيد الدولي وفي تناول العمليات العالمية.

٦- وتمثل مواطن القوة الرئيسية لمجموعة الـ ٧٧ في وحدتها وتضامنها، ورؤيتها الخاصة بعلاقات متعددة الأطراف تتسم بالعدل والإنصاف والتزام الدول الأعضاء فيها بتحقيق رخاء شعوب الجنوب فضلاً عن التزامها بالتعاون فيما بينها لتفيد وتستفيد.

٧- ونحن نؤكد على الأهمية التاريخية لمؤتمر القمة الأول للجنوب الذي عقدته المجموعة في هافانا، بكوبا، في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الذي اعتمد إعلان وبرنامج عمل هافانا الذي جرى التعهد فيه بتناول جدول أعمال ذي وجهة عملية وتركيز حاد، مصمم لتنفيذ عدد من المبادرات ذات الأولوية القصوى ضمن أطر زمنية

محددة. ويتطلب التنفيذ الفعال لبرنامج عمل هافانا توفير الموارد الضرورية وبذل الجهود الجماعية لأعضاء المجموعة في هذا الصدد.

٨- وقد قام المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب المعقود في مراكش، بالمغرب، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، باعتماد إعلان مراكش وإطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب، الذي أكد من جديد التزام الأعضاء بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وعين تدابير ومبادرات محددة لتحقيق هذا الهدف. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتنفيذ هذه التدابير والمبادرات وبالتعجيل بتحقيق هذه الأهداف المحددة زمنياً الواردة في إطار عمل مراكش المتعلق بتنفيذ التعاون بين بلدان الجنوب.

٩- وقد ظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب دائماً أداة فعالة للحفاظ على تضامننا ووحدةنا وتعزيزهما. فقد تمكنت البلدان النامية، عن طريق هذا التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون بينها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من الاستفادة من الفرص السانحة وراء حدودها زيادةً في رخاء شعوبها. وإننا نلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرزه حتى الآن صندوق بيريس - غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونرحب بالمبادرات التي أطلقها وتعهد بها أعضاء المجموعة بهدف استئصال شأفة الفقر والنهوض بالتنمية الاجتماعية.

١٠- ونحن نعرب عن تقديرنا لأعمال مركز الجنوب ونعرب في هذا الصدد عن تصميمنا على تعزيز المركز ليكون مركز دراسات متخصصة لبلدان الجنوب.

١١- ولا تزال بعض البنود التي كانت على جدول أعمال مجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٦٤ صالحة للنظر فيها، مثل أوجه عدم الاتساق في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ونقل الموارد بين الاقتصادات النامية والاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك عدم كفاية تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وعبء الديون، وتقلب أسواق السلع الأساسية، وتفكيك الحواجز الحمائية التي تحول دون دخول أسواق البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن قضايا جديدة مثل التنمية المستدامة، والتنمية الاجتماعية والإنصاف والإدماج، وكثرة الأزمات المالية، والإعانات التجارية وخاصة في المنتجات الزراعية، ودور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والمعاملات الدولية غير المشروعة، تتطلب من المجتمع الدولي استجابة عالمية منسقة.

١٢- ولم تتحقق آمال استتباب أمن عالمي أكبر ونظام اقتصادي واجتماعي دولي عادل وغير تمييزي. فالعالم اليوم تكتنفه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة، كثير منها ذو طبيعة هيكلية. وما زالت العلاقات الاقتصادية الدولية أيضاً تتسم بعدم الثبات وبالاختلال، بما ينطوي عليه ذلك من تهميش البلدان النامية وخاصة أقلها نمواً. وقد أعربت المجموعة عن قلقها البالغ إزاء نزوع البلدان المتقدمة إلى اتخاذ قرارات تؤثر في الاقتصاد العالمي خارج الإطار المتعدد الأطراف لمنظومة الأمم المتحدة ودون مراعاة تامة لمصالح البلدان النامية.

١٣- وإننا نشدد على أهمية تعزيز تعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة في مواجهة التزعة الأحادية المتنامية وكذلك في مواجهة المحاولات الرامية إلى إيجاد نظم وقواعد جديدة تحد من حيز السياسات المتاح أمام

البلدان النامية واختياراتها فيما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية الكلية. والبلدان النامية كفيلة بمواجهة هذا التحدي بالعمل جماعياً.

١٤- وقد أتت عملية العولمة والتحرير بفوائد متفاوتة فيما بين البلدان. كذلك فإن النظم والالتزامات الدولية تتضمن على نحو متزايد قواعد تحد من اختيارات البلدان النامية فيما يتعلق بالسياسة الإنمائية. وهذه التطورات، التي أحدثت آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية، تؤكد على أهمية ضمان إيجاد حيز للسياسات أمام البلدان النامية للنهوض بأهدافها الإنمائية الوطنية على أساس احتياجاتها الإنمائية والمالية والتجارية. وينبغي أن لا يكون في تحرير نظم السياسات التجارية اقتحام للحيز المتاح للسياسة العامة الوطنية. وهذا يتطلب استراتيجيات إنمائية تكفل تحقيق توازن أمثل بين الكفاءة والإنصاف. ويتسم دور الدولة في هذه العملية بأهمية حاسمة من حيث تحديد الاحتياجات والأولويات الوطنية. وهذا يتطلب أيضاً "الإدارة الرشيدة للعولمة" التي تضع التنمية في محور الاهتمامات العالمية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وثمة حاجة إلى دمج البعد الإنمائي في العمليات الاقتصادية الدولية وعمليات وضع القواعد الدولية. ويجب الاستفادة من ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية سد الفجوة الرقمية والإنمائية على السواء.

١٥- ويجب مساعدة البلدان النامية على المشاركة بصورة فعالة ومواجهة التحديات وجني الفوائد من التجارة الدولية والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وينبغي ضمان توفير بيئة اقتصادية دولية ملائمة للتنمية يمكن في إطارها تيسير دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي دمجاً كاملاً ومفيداً. وسيشكل ذلك إسهاماً هاماً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً حقاً ومنصفاً ومرتكزاً على القواعد وقابلاً للتنبؤ به وغير تمييزي ويضع في الاعتبار مصالح واهتمامات البلدان النامية. وتشعر مجموعة الـ ٧٧ بالقلق من أن المفاوضات المعنية لم تحقق حتى الآن آمال البلدان النامية. والبلدان المتقدمة مدعوة إلى إثبات الإرادة السياسية المطلوبة للوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في الدوحة، وخاصة الالتزام بأن التنمية ستكون في صدارة اهتمامات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وعليه، فإن الهدف الهام لإعلان الدوحة، الذي وضع احتياجات البلدان النامية ومصالحها في صميم برنامج عمل الدوحة، يجب مواصلة السعي الحثيث إلى بلوغه بغية تحقيق نتائج ملموسة ومحددة وقابلة للتنفيذ وإنمائية التوجه من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بشأن كامل مجموعة القضايا التي تحظى باهتمام خاص لدى البلدان النامية. وما زال تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية يُعد هدفاً رئيسياً.

١٦- إننا نشدد على أهمية تعزيز منظمة التجارة العالمية وعلى أهمية جعلها عالمية فعلاً، ومن هذا المنطلق، فنحن ندعو إلى التعجيل بخطى عملية انضمام البلدان النامية الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية دون معوقات سياسية وبسرعة وشفافية، كما ندعو منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى تقديم مساعدة تقنية، في نطاق الولاية المسندة إلى كل منهما، ليسهما بذلك في إدماج تلك البلدان إدماجاً سريعاً وتاماً في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٧- وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ أهمية توحى جميع البلدان للتوفيق بين سياساتها التجارية الوطنية والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. ونكرر الإعراب عما يساورنا من قلق في هذا الشأن، وندعو إلى الكف

عن مواصلة تطبيق تدابير اقتصادية وتجارية قسرية من جانب واحد ضد البلدان النامية، كأن تُفرض عليها جزاءات اقتصادية وتجارية تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقواعد منظمة التجارة العالمية.

١٨- واقتناعاً منا بأهمية النهوض بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب، فإننا نرحب بقرار إحياء النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، الذي استُحدث في عام ١٩٨٩، وببدء الجولة الثالثة من المفاوضات الرامية إلى إدماج الاتفاق المتعلق بالنظام المذكور وتعزيز أهداف هذا الاتفاق. وينبغي للجولة الثالثة أن تضمن مساهمات مفيدة، تكون منصفة وهادفة ومتبادلة، في النظام الشامل للأفضليات التجارية في سبيل النهوض بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب.

١٩- ويساورنا قلق إزاء الآثار الضارة المترتبة على ما تقدمه بعض البلدان المتقدمة من دعم وإعانات محلية لإنتاج السلع الأساسية وتصديرها، مما يشوه التجارة الدولية ويقوّض الفرص التجارية.

٢٠- إن الوزراء، إذ يساورهم القلق إزاء الآثار الضارة المترتبة على ما تقدمه بعض البلدان المتقدمة من دعم وإعانات محلية لإنتاج القطن وتصديره، الأمر الذي يشوه التجارة الدولية ويقوّض الفرص التجارية، ويفاقم الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأقل البلدان نمواً المنتجة للقطن والمصدرة له، يحثون أيضاً تلك البلدان المتقدمة على الإسراع في إتمام عملية إلغاء إعانات التصدير المقدمة فيما يتعلق بالقطن وإلغاء الدعم المحلي المتصل بإنتاجه.

٢١- إن الأونكتاد، بوصفه الجهة التنسيقية داخل الأمم المتحدة المعنية بمعالجة مسألة التجارة والتنمية والمسائل المترابطة التي تشملها مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة معالجة متكاملة، ونظراً لما يؤديه الأونكتاد من وظائف مترابطة تشمل البحوث وتحليل السياسة العامة، وتنظيم مداورات حكومية دولية والعمل على إيجاد توافق في الآراء وإقامة تعاون تقني، فهو في موضع مناسب للتصدي لما تواجهه البلدان النامية من تحديات راهنة وناشئة. وإن الولاية المسندة إلى الأونكتاد والوظائف المنوطة به تمنح هذه المؤسسة دوراً خاصاً بين سائر المؤسسات المتعددة الأطراف. إن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخراً بالطلب إلى الأونكتاد ألا يسهم في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية فقط بل أن يستعرض أيضاً ما يجرى من تقدم في تنفيذ الالتزامات المعقودة وفي تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه ويشارك الأونكتاد في الحوار الرفيع المستوى بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريستون وودز ومنظمة التجارة العالمية، هي قرارات تحظى بالاستحسان. وانعقاد الأونكتاد الحادي عشر هو حدث هام آخر في مسيرة الأونكتاد وكذلك في مسيرة مجموعة الـ ٧٧، التي ما زالت تستفيد مما تضطلع به المنظمة من أنشطة متعددة الاختصاصات. إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو، وإعادة تأكيده لخطة عمل بانكوك، يرسيان الإطار لعمل الأونكتاد في السنوات الأربع القادمة. فالموضوع الرئيسي والمواضيع الفرعية الأربعة للأونكتاد الحادي عشر تمثل أساساً راسخاً يتم البناء عليه والتوسع فيه في اتجاه تطوعي يستهدف مواصلة تعزيز الأونكتاد في دورته الثانية عشرة المقرر عقدها عام ٢٠٠٨. والمجتمع الدولي مدعو إلى دعم الأونكتاد في جميع مجالات عمله.

٢٢- وتؤكد المجموعة ضرورة وضع قواعد دولية تتيح للبلدان النامية الحيز والمرونة اللازمين في مجال السياسة العامة، حيث إن لهما صلة مباشرة بالاستراتيجيات الإنمائية للحكومات الوطنية. كما تشدد المجموعة على ضرورة إتاحة حيز في مجال السياسة العامة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية تراعي المصالح الوطنية والاحتياجات المختلفة للبلدان، التي لا تراعى دوماً لدى وضع السياسات الاقتصادية الدولية في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

٢٣- إننا نولي أولوية قصوى لإصلاح الأمم المتحدة، ونبدي مجدداً رغبتنا في المشاركة مشاركة نشطة في المفاوضات من أجل تعزيز المنظمة، كيما يتسنى لها أن تتصدى بفعالية للتحديات الراهنة والمقبلة، بما فيها احتياجات البلدان النامية وهوأحسها واهتماماتها، حيث تشكل هذه البلدان الغالبية العظمى من أعضائها. ونؤكد مجدداً أن على هذه المفاوضات أن تستهدف تعزيز نهج تعددي الأطراف، ومنح المنظمة قدرة كبيرة على الوفاء الفعال والتام بالمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاقها، وترسيخ طابعها الديمقراطي وشفافيتها في المناقشة، وتنفيذ قرارات الدول الأعضاء.

٢٤- إننا ما زلنا ملتزمين بالأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وبالالتزامات والمبادرات متعددة الأطراف الرامية إلى استئصال شأفة الفقر. ونهيب في هذا الشأن بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة السعي إلى تحقيق تام وسريع للأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى التي حُدِّدت في مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية وفي المؤتمرات الاستعراضية لكل منها. وتشدد المجموعة كذلك على ضرورة مراعاة الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان النامية تمام المراعاة في برامج التعاون الإنمائي الدولي.

٢٥- إن مجموعة ال ٧٧ مصممة على العمل الدؤوب على إنجاح الجلسة العامة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في مستهل الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، بمشاركة رؤساء الدول والحكومات، من أجل استعراض ما أُحرز من تقدم في الوفاء بكل ما عُقد من التزامات في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والشراكة العالمية المطلوبة من أجل بلوغها، ولاستعراض ما أُحرز من تقدم في تنفيذ نتائج والتزامات مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي تنفيذاً متكاملاً ومنسقاً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. ونؤكد أنه، إذا ما أُريدَ للأهداف الإنمائية للألفية أن تتحقق بحلول عام ٢٠١٥، فلا بد من إقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل التنمية، الأمر الذي يقتضي التزاماً وتنفيذاً أكبر من جانب البلدان المتقدمة.

٢٦- ونظراً إلى ما حققته مجموعة ال ٧٧ من منجزات عبر السنوات الأربعين الماضية، ومع مراعاة ضرورة ووجوب أن تكون العولمة في القرن الحادي والعشرين شمولية ومنصفة تماماً، يتعين علينا ترسيخ وتعجيل ما تُحقق من مكاسب من خلال تفعيل الولاية المسندة إلى مجموعة ال ٧٧، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، ضرورة ضمان تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المحددة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

٢٧- ونؤكد أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين مجموعة ال ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز من خلال لجنة التنسيق المشتركة من أجل تعزيز الأولويات المشتركة للبلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٨- إن الحوار والمفاوضات بين الشمال والجنوب يتطلبان تعاوناً حقيقياً من أجل التنمية من خلال شراكة عالمية. فهذه الروح يمكن مواجهة التحديات الراهنة والمقبلة. ونحن نناشد البلدان المتقدمة أن تبدي في هذا الشأن قدراً مماثلاً من التصميم الذي ما برحت مجموعة ال ٧٧ تبديه على مر السنين، كيما يتسنى تحقيق التنمية في جميع البلدان، وخاصة النامية منها. ونؤكد أهمية أن تتكامل الجهود الجاري بذلها في سبيل تعزيز مشاركة وتمثيل البلدان النامية في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية بالنجاح في وقت مبكر. بذلك فقط يحقق النهج المتعدد الأطراف كامل إمكاناته.

- ٢٩- ونؤكد مجدداً التزامنا بإعلان الحق في التنمية الوارد في قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، ونشجع على وضعه موضع التنفيذ الكامل والفعال.
- ٣٠- إن مواجهة التحديات، الراهنة منها والناشئة، تقتضي التكيف مع واقع عالم اليوم. وتقر مجموعة الـ ٧٧ بالدور الذي يمكن أن ينهض به المجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية بوصفهما شريكين هامين في تعزيز الأهداف والغايات الإنمائية للبلدان النامية. وسيتم السعي إلى إقامة علاقة وتعاون أكثر منهجية مع أصحاب المصالح ذوي الصلة بما يدعم العملية الإنمائية.
- ٣١- وسيستبح مؤتمر القمة الثاني للجنوب، المقرر عقده عام ٢٠٠٥، الفرصة لتقييم عملية تنفيذ برنامج عمل هافانا وإطار مراكش لتحقيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- ٣٢- إننا ندرك ونقدر الاحتياجات الخاصة بأقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، ونؤكد مجدداً دعمنا المستمر لما تبذله هذه البلدان من مساعٍ في كل شأن، لا سيما في جهودها الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل بربادوس وبرنامج عمل ألماتي.
- ٣٣- ونؤيد البلدان الأفريقية فيما تبذله من جهود في سبيل التصدي لتحديات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية من خلال تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.
- ٣٤- وتؤكد مجموعة الـ ٧٧ مجدداً ضرورة أن تتاح للبلدان النامية كافة إمكانيات الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لما لذلك من أهمية جوهرية في تعزيز التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد في هذا الشأن أهمية إعداد جميع البلدان النامية إعداداً فعالاً للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المقرر عقده في تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، كما نؤكد أهمية مشاركتها فيه مشاركة فعالة.
- ٣٥- ونرفض رفضاً قاطعاً فرض قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، كما نرفض سائر أشكال التدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها العقوبات المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية، ونؤكد من جديد ضرورة إلغائها فوراً. ونؤكد أن تلك التدابير تعمل على تقويض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأنها تتنافى مع مبادئ النظام التجاري متعدد الأطراف ومع قواعد منظمة التجارة العالمية، كما تشكل تهديداً خطيراً لحرية التجارة والملاحة والاستثمار. ومن ثم، فإننا نهيئ بالمجتمع الدولي أن يرفض تلك التدابير وأن يعمل ويشجع على إزالتها تماماً.
- ٣٦- ونقر بما للاحتلال الأجنبي من أثر سلبي شديد على الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة واستئصال شأفة الفقر، ونؤكد مجدداً في هذا الشأن التزامنا، إلى جانب المجتمع الدولي، بمعالجة هذه المسألة وبذل جهود في سبيل تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال.
- ٣٧- ونعرب عن تقديرنا وامتناننا للبرازيل وشعبه على تنظيمه واستضافته الممتازين للاجتماع الوزاري الخاص بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس مجموعة الـ ٧٧، وعلى ما لقيناه من حُسن وفادة في مدينة ساو باولو.